

وزارة المالية

قرار رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٣

وزير المالية

بعد الاطلاع على أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
والقوانين المعدلة له :

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ :
وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن تحديد نطاق الدائرة الجمركية :
وعلى قرار وزير المالية رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل نطاق الدائرة الجمركية
بميناء الإسكندرية البحري :

وعلى كتاب وزير النقل رقم (٢٢٤٤) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٤ بشأن إقامة إجراءات
فصل المحور السياحي بميناء الإسكندرية البحري :
وعلى كتاب هيئة ميناء الإسكندرية المؤرخ ٢٠١٣/٤/٢٠ بشأن استقطاع
المساحة المحددة بالرسم الهندسى للمحور السياحي من الدائرة الجمركية لميناء
الإسكندرية البحري :

وعلى محضر اجتماع اللجنة المشتركة في ٢٠١٣/٤/٢٠ بخصوص معاينة محطة
الركاب البحريه وتحديد المنطقة المطلوب فصلها عن الدائرة الجمركية :
وعلى كتاب أعضاء اللجنة الجمركية رقم (٢١٨٦) المؤرخ ٢٠١٣/٥/٧ بشأن تعديل
نطاق الدائرة الجمركية لميناء الإسكندرية البحري ومرافقاته :

وعلى الرسم الهندسى الخاص بتعديلات محطة الركاب البحريه :
وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الجمارك :

قرار:

(المادة الأولى)

تستقطع من الدائرة الجمركية لمناء الإسكندرية البحري المساحة المحددة للمحور السياحي والموضحة على الرسم الهندسي الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

(المادة الثانية)

تشتمل الدائرة الجمركية لمناء الإسكندرية البحري المحددة بالقرار الوزاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ على مساحة ١١٠٠٠ متر مربع تقريباً تقع بين بوابتي السور جهة رصيفي (٢٢ ، ١٦) والمحددة بالرسم الهندسي الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار والواقعة بين الجزء (B) والجزء (C) وهي على شكل مستطيل بطول ٥٧٥ متراً تقريباً وعرض ١٩,٥ متراً تقريباً تضم (الصالات + غرف الجمارك + غرف الشرطة + المرافق) بالإضافة إلى مخزن الوديعة بمساحة ٣٣٣ متراً مربعاً تقريباً وصالة توزيع بمساحة ٢٣٧ متراً مربعاً وطرفة بمساحة ٨,٥ متراً مربعاً تقريباً .

(المادة الثالثة)

على الجهات المختصة الالتزام بغلق كافة البوابات التي تفصل بين المحطة (المحور السياحي) والأرصفة والمناطق الجمركية في حالة عدم وجود سفن ركاب سياحية وتأمين حدود الدائرة الجمركية على مدار الـ ٢٤ ساعة .

(المادة الرابعة)

يعتبر محضر الاجتماع المؤرخ ٢٠١٣/٤/٢٠ والمتضمن بيان معاينة الموقع على الطبيعة والمساحة المستقطعة من الدائرة الجمركية وكتاب اللجنة رقم ٢١٨٦ المؤرخ ٢٠١٣/٥/٧ المشار إليه جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ١٠/٧/٢٠١٣

وزير المالية

د. فياض عبد المنعم